CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/UGA/1-2/Add.1
12 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز
ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقارير الدورية الأولية والثانية المقدمة من الدول الأطراف

إضافة

أوغندا

94-35943

إضافة إلى التقريرين الأوّلي والثاني المقدمين من حكومة أوغندا بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١ - مقدمة

١-١ تقدم حكومة جمهورية أوغندا بوصفها دولة من الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩، بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية، إضافة إلى التقريرين الأولي والثاني عن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية.

١-٢ وقُدم التقريران الأولي والثاني إلى الأمين العام للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢ ويغطيان الفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وبالتالي، توفر الإضافة معلومات عن التغييرات التي حدثت في التشريع الوطني، والسياسة العامة والممارسات في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ إلى آب/أغسطس ١٩٩٤.

١-٣ غير أنه ينبغي، لدى تقييم الوضع الحالي، ملاحظة ما يلي:

- في وقت إعداد هذه الإضافة، يقوم البلد بوضع دستور جديد، وتشير بعض المعلومات الواردة في هذه الإضافة إلى أجزاء من مشروع دستور جمهورية أوغندا الذي ما زال قيد المناقشة في المجلس الدستوري.

- سيؤثر الدستور النهائي، عند صدوره، على الأوضاع المدنية والسياسية في البلد.

٢ - الجزء الأول

وفقا لما تم الإبلاغ عنه في عام ١٩٩١، كان برنامج التكيف الهيكلي الذي تم الاتفاق عليه بين حكومة أوغندا والبنك الدولي أهم عامل في تحقيق الاستقرار لاقتصاد أوغندا.

٢-١ الاقتصاد

وفقا لما أبلغ في عام ١٩٩١، واصل الناتج المحلي الإجمالي النمو بمعدل معقول بعد عام ١٩٩٠، على النحو المفصل في الجدول ١.

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٩	٦,٦ في المائة
١٩٩٠	٤,٤ في المائة
١٩٩١	٢,٦ في المائة
١٩٩٢	٧,٢ في المائة
١٩٩٣	٤,٠ في المائة

المصدر: إدارة الإحصاء، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي.

وترجع معدلات النمو البطيئة في السنوات الأخيرة إلى انخفاض مستويات انتاج المحاصيل الغذائية نتيجة قلّة الأمطار، لا سيما في عام ١٩٩٣.

ومن جهة أخرى، اتخذت الحكومة سياسة تحررية في الاقتصاد. وتشمل مؤشرات التحرر الاقتصادي في أوغندا حاليا، ما يلي:

(أ) تصفية المشاريع العامة.

(ب) إعادة الممتلكات الآسيوية إلى أصحابها الأصليين.

(ج) إعادة تشكيل هيكل الخدمة العامة.

(د) تخفيض إنفاق الحكومة بصورة شاملة.

وتوجد تحركات ملحوظة على الصعيد الإقليمي لتعزيز الصلات التجارية داخل المنطقة الفرعية عن طريق إنشاء منطقة التجارة التفضيلية.

٢-٢ التصديق

صدقت أوغندا على الاتفاقية في تموز/يوليه ١٩٨٥، دون تحفظات.

٢-٣ أجهزة الحكومة

يوجد، حاليا، في حكومة أوغندا، ثلاثة أجهزة رئيسية للحكم هي:

- السلطة التنفيذية
- السلطة التشريعية،
- السلطة القضائية.

ويمنح الدستور الجمهوري لعام ١٩٦٧ سلطات واسعة للرئيس التنفيذي. ومن أجل التخفيف من السلطات التنفيذية للرئيس، يُعرّف الدستور المقترح أجهزة الحكم الرئيسية على نحو محدد.

٢-٤ النظام القانوني

يبين الشكل ١ الهيكل التنظيمي لنظام المحاكم في أوغندا.

وكما يتضح من الشكل ١، يُرتب نظام المحاكم على أساس غير رسمي في المستويات الدنيا (المستويات الشعبية) وفي محاكم رسمية بدرجة عالية تتراوح من محاكم الصلح من الدرجة الثانية إلى محكمة الاستئناف الأخيرة المعروفة باسم المحكمة العليا.

والمحاكم غير النظامية تمثل نظام محاكم من ثلاث درجات تبدأ عند مستوى القرية في مجالس المقاومة من الدرجة الأولى مرورا بمستوى الدائرة ثم المقاطعة (مجالس المقاومة من الدرجة الثانية والثالثة على التوالي). ومحاكم مجلس المقاومة هي محاكم غير نظامية أنشئت بموجب مرسوم السلطات القضائية لمجلس المقاومة لعام ١٩٨٧. وهي لا تنظر في القضايا الجنائية.

وتبدأ المحاكم النظامية عند مستوى محاكم الصلح من الدرجة الثانية وهي محاكم على نفس مستوى محاكم مجلس المقاومة من الدرجة الثالثة وإن كانت الأولى تنظر في القضايا الجنائية والمدنية على السواء. ومحاكم المحافظات هي محاكم الصلح من الدرجة الأولى وفوقها محكمة الصلح الرئيسية على المستوى الإقليمي. وتأتي بعد ذلك المحكمة العالية مع القضاة المقيمين أو دوائر المحكمة العالية بدلا منها بعدها محكمة الاستئناف الأخيرة المعروفة باسم المحكمة العليا لأوغندا.

وبالإضافة إلى ذلك، تشمل المحاكم الخاصة الموجودة المحكمة العسكرية العامة للعسكريين والمحكمة الصناعية للتحكيم في المنازعات العمالية.

الشكل ١ - نظام المحاكم في أوغندا

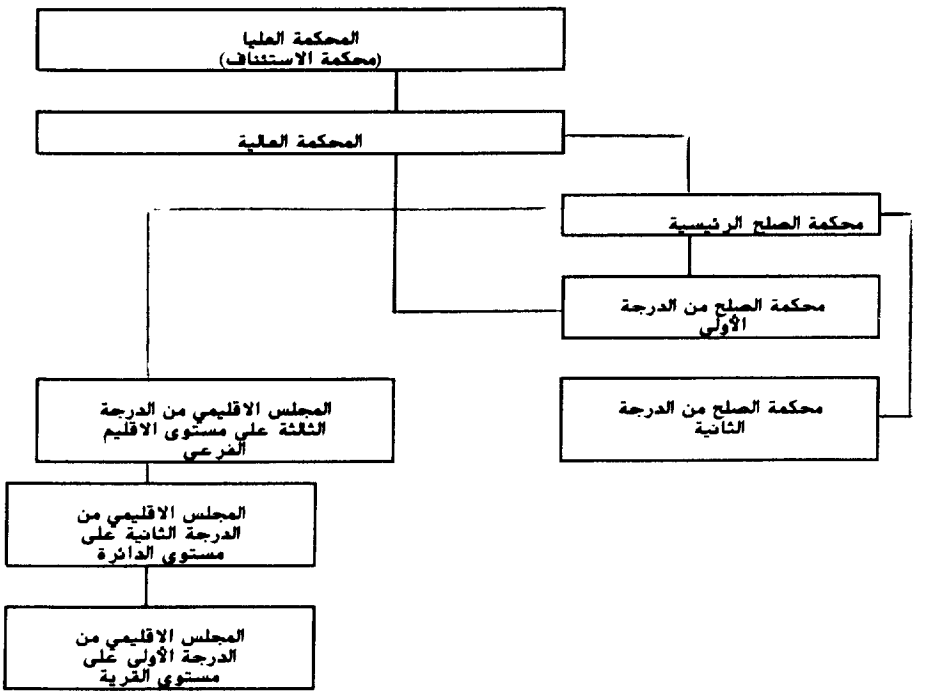

../..

الشكل ١ (تابع)

المحكمة العليا

- تقع في كامبالا.
- يفصل في القضايا كبير القضاة بمساعدة نائب و ٤ قضاة آخرين.
- هي محكمة الاستئناف العليا.
- قراراتها نهائية باستثناء الحالات التي يمارس فيها رئيس الجمهورية حق العفو.

المحكمة العالية

- تقع في المحكمة العالية في كامبالا مع مكاتب اقليمية في جينجا ومبالي وماساكا ومبارارا وفورت بورتال.
- يسافر قضاتها أحيانا للاستماع إلى جميع أنواع القضايا الجنائية والمدنية والعرفية.

محكمة الصلح الرئيسية

- تقع على مستوى المحافظة ويمكن أن تكون مسؤولة عن أكثر من محافظة.
- القاضي/القاضية يرأس ويشرف على/ترأس وتشرف على جميع القضاة في المحاكم من الدرجة الأولى والثانية والمجالس الإقليمية الفرعية من المستوى الأول والثاني والثالث في المنطقة.
- تمتد الولاية الجنائية لجميع الحالات التي تكون عقوبتها الإعدام.
- تغطي الولاية المدنية ما قيمته ٥ مليون شلن أو أقل.
- لا تخضع سلطاته/سلطاتها لحدود في المسائل العرفية.

محاكم الصلح من الدرجة الأولى

- تقع على مستوى المحافظة.
- في الجرائم الجنائية، يمكن أن يعرض على القاضي/القاضية جميع القضايا باستثناء القضايا التي تكون عقوبتها الإعدام أو السجن المؤبد.
- في المسائل المدنية، يمكن أن يعرض على القاضي/القاضية جميع المنازعات التي يطالب فيها بمبلغ ٢ مليون شلن أو أقل.
- لا تخضع سلطته/سلطتها لحدود في المسائل العرفية.

محاكم الصلح من الدرجة الثانية

- تقع على مستوى عاصمة المنطقة (سازا).
- في الحالات الجنائية، لا يعرض على القاضي/القاضية الجرائم المدرجة في القائمة ١ من قانون محاكم الصلح لعام ١٩٧٠.
- في الحالات المدنية، تعرض على القاضي/القاضية الحالات التي تكون قيمة المسألة موضع النزاع ٥٠٠ ٠٠٠ شلن أو أقل.

ويجب أن تكون محاكم المجالس الإقليمية مؤلفة من ٥ أعضاء تنفيذيين كحد أدنى عند الانعقاد للحكم في قضية.

ويجوز أن تعرض عليهم الحالات التالية:

- استعادة دين.
- العقود أو المسائل المتصلة بالاتفاقات.
- الاعتداء مع الضرب والإيذاء البدني.
- الاستيلاء على ممتلكات الغير دون وجه حق.
- التعدي (يجب أن تكون قيمة المطالبة ٥ ٠٠٠ شلن أو أقل).

تتمتع محاكم المجالس الإقليمية بسلطات غير محدودة في المسائل المتعلقة بالقانون العرفي ومنها على سبيل المثال:

- الفرار مع فتاة يقل سنها عن ١٨ سنة.
- تحديد الوريث العرفي.
- الكفالات العرفية.
- المنازعات الخاصة بالأراضي العرفية.
- تحديد والد طفل.

٢-٥ مصادر القانون الأوغندي

إن دستور جمهورية أوغندا (١٩٦٧) هو الدستور الملزم حاليا وهو القانون الأعلى للبلد. وتخضع جميع القوانين والنظم الأخرى للدستور. أما القوانين الأخرى فهي القانون التشريعي الصادر عن البرلمان. والقانون العام (١٩٠٢) وقوانين الممارسة العامة السارية في انكلترا في عام ١٩٠٢، ومبادئ الإنصاف والنظم التي وضعتها مجالس المقاومة للمحافظات/أو السلطات المحلية والقوانين العرفية التي تطبق على المجتمعات المحلية المختلفة.

٢-٦ عملية وضع الدستور

كان دستور الاستقلال لعام ١٩٦٢ الدستور الأول لأوغندا. وظل ساريا حتى عام ١٩٦٦ حين صدر الدستور الجمهوري الحالي لعام ١٩٦٧.

ولم يستفد دستور عام ١٩٦٧ من إجراء مشاورات على نطاق واسع في ذلك الوقت، رغم موافقة البرلمان عليه. وأنشأت الحكومة، بالتشاور مع مجلس المقاومة الوطني، آلية لوضع دستور جديد على أساس مشاورات وطنية واسعة النطاق.

وتحقيقا لذلك، أنشئت لجنة دستورية، تضم عضويتها ما مجموعه ٢١ شخصا منه امرأتان، في عام ١٩٨٩، لإجراء مشاورات مع المجتمع المحلي. وصدر عن اللجنة تقريرا دستوريا مشفوعا بمشروع دستور في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ وأعقب ذلك إنشاء لجنة للمجلس الدستوري في عام ١٩٩٣ لعمل الترتيبات اللازمة لانتخاب ممثلي المجلس الدستوري الذين سيناقشون مشروع الدستور. ومن المنتظر أن يكون الدستور الجديد معداً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

٢-٧ الإطار الديني

أوغندا بلد متدين بدرجة كبيرة ويشكل الكاثوليك التابعون لكنيسة روما ٤٥ في المائة من سكان البلد، بينما يتبع ٣٩ في المائة من السكان كنيسة أوغندا (انغليكانية)، ويشكل المسلمون ١١ في المائة وبقية المذاهب ٥ في المائة تقريبا.

وبناء على ذلك، هناك علاقة بين عديد من الأنشطة الاجتماعية في أوغندا والاتجاهات الدينية للمجتمعات المختلفة، ويترتب على ذلك آثار خطيرة بالنسبة للجنسين، في كثير من الأحيان. وعلى سبيل المثال، يعترف قانون الزواج في أوغندا بالزيجات التي تتم وفقا للممارسات المسيحية والإسلامية والعرفية.

٢-٨ الآلية الحكومية

نُفذت عدة برامج خلال عام ١٩٩١ وحتى هذا التاريخ، إلى جانب ما أبلغ عنه في عام ١٩٩١. وهذه الأنشطة مدرجة أدناه.

٢-٩ البرامج والأنشطة المنفذة خلال عام ١٩٩١ وحتى الآن

يتمثل الهدف الأساسي للحكومة في ضمان الإدماج الإيجابي لقضايا المرأة وقضايا الجنسين في التيار الرئيسي لجميع عمليات التنمية ابتداء من التخطيط وحتى مرحلة التنفيذ والتقييم. وتسعى الحكومة إلى معالجة استراتيجية الإدماج على مستويين، على المستوى الوطني من خلال إطار السياسة الوطنية الخاصة بالجنسين وعلى المستوى القطاعي من خلال السياسات القطاعية الموجهة نحو الجنسين.

٢-١٠ إطار السياسة الوطنية الخاصة بالجنسين

تمت صياغة إطار السياسة الوطنية الخاصة بالجنسين بهدف توفير هيكل تستطيع جميع الآليات الحكومية والوكالات الإنمائية استخدامه لتوجيه سياساتها وبرامجها مع الاستجابة للجنسين. وسوف ترشد السياسة جميع القطاعات فيما يتعلق بإدراج قضايا الجنسين في التيار الرئيسي لأنشطتها. وسوف يعرض المشروع النهائي على مجلس الوزراء وعلى المجلس الوطني للمقاومة للموافقة عليه، في نهاية المطاف. وسيكون الإطار بمثابة ولاية قانونية/التزام قانوني لجميع إدارات الحكومة، متى تمت الموافقة عليه.

٢-١١ السياسات القطاعية الموجهة نحو الجنسين

واصلت وزارة دور المرأة في التنمية والثقافة والشباب العمل في تنقيح و/أو صياغة سياسات قطاعية محددة موجهة نحو الجنسين في أهم قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة، والتعليم والموارد الطبيعية والصحة، ريثما يتم إعداد إطار السياسة الوطنية الخاصة بالجنسين.

والهدف من العملية هو الإعراب عن شواغل الجنسين، صراحة في السياسات القطاعية، والاستجابة لاحتياجات الرجال والنساء على السواء في البرامج والمشاريع الرئيسية. وهي محاولة لتحقيق مزيد من الكفاءة في البرمجة من جانب الوزارات القطاعية المختلفة من أجل تلبية احتياجات النساء والرجال والأطفال بوصفهم مجموعات محددة مستهدفة قد تلزم مخاطبتهم بصورة مختلفة.

٢-١٢ الأنشطة القانونية

مشروع المشاورات الدستورية

رأت الحكومة ضرورة تعبئة وتثقيف المرأة فيما يتعلق بالدستور لضمان مشاركتها الفعالة في المناقشات الدستورية التي تجرى على نطاق البلد. وتم تجميع آراء المرأة ووجهات نظرها في تقرير موحد وعرضتها وزارة دور المرأة في التنمية على اللجنة الدستورية.

مشروع المجلس الدستوري من أجل المرأة

بالإضافة إلى التشاور مع المرأة بشأن الدستور، وضعت الوزارة، مشروع المجلس الدستوري من أجل المرأة، بغرض تزويد المندوبات بالمهارات اللازمة لمتابعة تفاصيل المناقشات البرلمانية والتفاوض، ذلك أن أغلبية المندوبات يشتركن في السياسة للمرة الأولى.

وقامت الوزارة، في إطار هذا المشروع، بعملية توعية فيما يتعلق بانتخابات المجلس الدستوري، على نطاق البلد. واستهدف هذا البرنامج الناخبات على نحو محدد.

التربية الوطنية ومشروع المساعدة القانونية

تقوم الحكومة بتنفيذ مشروع نموذجي للمساعدة القانونية في محافظة كامولي بهدف تثقيف المرأة فيما يتعلق بحقوقها القانونية. وهو مشروع يستهدف إنشاء مصدر مجتمعي للمستشارين القانونيين والمعلومات القانونية (المساعدون القانونيون) يؤدي عملهم إلى تمكين المرأة من تعلّم القانون والاستفادة منه بنفسها على مستوى المجتمع المحلي. وقد وضع منهج دراسي ومواد تعليمية أخرى لتوجيه التدريب. وتم تدريب ما مجموعه ٣٠ مساعدا قانونيا (٢٠ امرأة و ١٠ رجال)، وهم يقومون بتقديم المعلومات القانونية لمجتمعاتهم المحلية في الوقت الراهن.

البحوث والوثائق المتعلقة بإصلاح القانون

تم تجميع وتحليل النتائج التي توصلت إليها البحوث المتعلقة بالعلاقات العائلية والإرث. وستكون مدخلا في تعديل التشريعات التمييزية الخاصة بهذين الموضوعين.

صندوق إصلاح القانون للمنظمات غير الحكومية

توفر أموال، في إطار هذا النشاط، للمجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية المحلية للاضطلاع بأنشطة التثقيف والبحث في مجال القانون. ويهدف هذا الصندوق إلى دعم مبادرات المنظمات غير الحكومية وتكميل البرامج القانونية للوزارة نفسها. وقد شملت أنشطة التثقيف القانوني، في إطار هذه العملية، القوانين المتصلة بالعلاقات العائلية، والإرث، والعنف في محيط الأسرة، والاغتصاب والتدنيس.

دراسة عن القيود القانونية التي تعترض سبيل تمكين المرأة الأوغندية في المجال الاقتصادي

أجريت هذه الدراسة بمبادرة وتمويل من البنك الدولي. وأضفت الوزارة الطابع المؤسسي على الدراسة ونسقتها، وبدأ تنفيذها. وهي مكلفة بالبحث في القيود القانونية التي تعترض سبيل تمكين المرأة الأوغندية في المجال الاقتصادي وبوضع خطة عمل استراتيجية للتصدي للقضايا التي أثارتها نتائج الدراسة التي ستُحال إلى لجنة إصلاح القانون في أوغندا وإلى وكالات أخرى ذات صلة بالموضوع.

٢-١٣ الأنشطة الائتمانية

مشروع نموذجي للقانون والائتمانات

يقدم هذا النشاط الخدمات القانونية والائتمانية للمرأة الأوغندية في محافظتي مبالي وكابشوروا. وتقوم بتنفيذه منظمتان غير حكوميتان نسائيتان هما رابطة المحاميات الأوغندية والاتحاد النسائي الأوغندي للمالية والائتمان. وقد حصلت ٥٠ مجموعة نسائية على ائتمانات حتى الآن وأنشئ مكتب للمساعدة القانونية في محافظة مبالي. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٤، ورد ٢٣ طلبا للحصول على قروض من نساء منفردات وتمت الموافقة على ١٢ من هذه الطلبات.

../..

دعم ومتابعة المبادرات النسائية

يقدم هذا النشاط التدريب التقني للمجموعات النسائية في مجال إدارة الأعمال البسيطة ويعطي مساعدة مالية في صورة أموال لدعم المشاريع (خط ائتماني). ويتم تنفيذه في محافظتي موكونو وجينجا. وقد حصل ٤٦ مشروعا نسائيا، في المجموع، على قروض، حتى الآن.

١٤-٢ أنشطة البحث والإعلام

مركز موارد المرأة في مجال التنمية

أنشأت الوزارة مركز موارد يقوم بدور وحدة للإيداع لها مقومات البقاء ومصدر لنشر المعلومات الخاصة بالمرأة في مجال التنمية والبيانات المنفصلة لكل جنس من الجنسين. ويجري التجهيز التقني للوثائق باستخدام برنامج نظم معلومات المرأة. وتوجد مكتبة للمراجع تعمل بالفعل، وهي مزودة بمعدات سمعية وبصرية وبحاسوب وآلة لتصوير المستندات.

البحوث

وضعت خطة عمل للبحوث لإدارة المرأة في مجال التنمية، وأنجزت دراستان على أساس الأولويات الموضوعة في الخطة. وموضوع الدراستين هو (١) لماذا لا تتخذ اجراءات قانونية في قضايا التدنيس (٢) تشغيل المشاريع الائتمانية غير الرسمية للمرأة. وستكون نتائج البحثين من مدخلات أنشطة الوزارة. وأنجزت الدراستان وتم تعزيز مهارات الموظفين في مجال البحث.

واستعدادا لمؤتمر المرأة في داكار (اقليمي) وفي بيجينغ (عالمي)، قامت الوزارة بتجميع بيانات منفصلة لكل جنس وقدمت تقريرا عن حالة المرأة منذ صدور استراتيجيات نيروبي التطلعية. وقدم التقرير إلى اللجنة الاقتصادية لافريقيا وإلى الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

الرسالة الإخبارية - أنباء المرأة (WOMNEWS)

تقوم الوزارة بنشر رسالة إخبارية فصلية بهدف ترويج أنشطة المرأة في مجال التنمية على نطاق واسع من خلال وسائط الإعلام المطبوعة على الصعيد المحلي وفي الخارج. وقد عززت الرسالة الإخبارية الشبكة الإعلامية للوزارة. وقد زاد توزيعها من ٥٠٠ ١ نسخة إلى ٥٠٠ ٢ نسخة (كل ثلاثة شهور).

١٥-٢ التدريب والتوعية فيما يتعلق بالجنسين

التدريب والتنمية لكل من الجنسين

اكتمل التدريب الداخلي للموظفين في مهارات التحليل الإنمائي والخاص بالجنسين، وقد زود موظفو الوزارة بالمهارات المطلوبة لإجراء التحليلات الخاصة بالجنسين تزويدا جيدا.

وعقدت ندوات توعية خاصة بالجنسين لموظفي وسائط الإعلام من المستويين العالي والمتوسط بنجاح. وتحصل قضايا الجنسين على تغطية واسعة في وسائط الإعلام في الوقت الراهن. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت فرقة عمل لبرنامج إذاعي موجّه نحو الجنسين. وهي تضع خطة لتغطية القضايا الخاصة لكل جنس.

المشروع المظلة للمرأة في مجال التنمية

أنجزت توعية الجمهور الأوغندي فيما يتصل بالجنسين على مستوى الحكومة والمحافظات في إطار هذا النشاط الذي كان يستهدف إدماج شواغل الجنسين في السياسات والبرامج الوطنية والمحلية وإنشاء كوادر من المدرّبات (برنامج تدريب المدرّبين) المقتدرات في تقنيات القيادة والمهارات الأخرى على مستوى المحافظات. وقد جرى تدريب مجموعة من المدرّبات على مستوى المحافظات، واستحداث منهج لهن.

١٦-٢ أنشطة المنظمات غير الحكومية في أوغندا

في عام ١٩٨٩، أنشأت الحكومة، بموجب مرسوم، مجلس المنظمات غير الحكومية بغرض تسجيل جميع المنظمات غير الحكومية القائمة وتحقيق تزامن أنشطة المنظمات غير الحكومية بما يتفق مع سياسات الحكومة. وقد زاد عدد المنظمات غير الحكومية التي تركز الاهتمام على المرأة، وهي مصنفة على النحو التالي:

أولا - المنظمات غير الحكومية المحلية

(أ) المنظمات غير الحكومية المحلية الوطنية/المهنية للمرأة: وهي المنظمات التي كونتها نساء أوغنديات من خلفيات مختلفة أو من نفس المهنة، طوعيا، سواء لصالحهن أو من أجل النساء المحرومات في المجتمع، مثل هيئة العمل من أجل التنمية وهيئة جهود المرأة الأوغندية لإنقاذ اليتامى. وهناك ٤٢ من هذه المنظمات غير الحكومية المسجلة.

(ب) الفروع المحلية للمنظمات غير الحكومية الأجنبية مثل الرابطة الدولية لأخوات المحبة وجمعية الشبان المسيحية وجمعية الشابات المسيحية وما إلى ذلك. وهناك ١٥ من هذه المنظمات غير الحكومية المسجلة.

(ج) مجموعات المساعدة الذاتية الشعبية. أنشئت هذه المجموعات في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢. وهناك ١ ٩٣٥ من هذه المجموعات المسجلة.

(د) الشبكات المحلية مثل الرابطة الوطنية للمنظمات النسائية وهيئة دنيفا المنشأتان في عام ١٩٩٢ وعام ١٩٨٨ على التوالي لتشجيع التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية في أنشطتها الإنمائية.

ثانيا - المنظمات غير الحكومية الأجنبية: تركز برامج هذه المنظمات غير الحكومية الاهتمام، أساسا، على المرأة والطفل وتشمل هيئة العمل لمعونة أوغندا والمنظمة الدولية للرؤية العالمية وما إلى ذلك. وهناك ٤٦ منظمة مسجلة.

٢-١٧ الرابطة الوطنية للمنظمات النسائية

تطور المجلس الوطني للمرأة (ذو المركز شبه الرسمي سابقا) ليصبح هيئة مستقلة هي الهيئة الوطنية للمنظمات النسائية. وهي هيئة مظلة تقوم بتنسيق جميع المنظمات غير الحكومية والمجموعات والرابطات الطوعية الخاصة بالمرأة في أوغندا.

٢-١٨ مجالس المرأة

أنشأ مرسوم عام ١٩٩٣ مجالس المرأة، وانتهى إلى إجراء انتخابات لمجالس المرأة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وتمشيا مع هيكل مجلس المقاومة، يتألف هيكل مجالس المرأة من ٦ مستويات تبدأ على مستوى القرية، مرورا بمستوى المحافظة إلى المستوى الوطني. وتعد هذه المجالس محافل محلية بدءا من المستوى الشعبي الذي تتم عنده تعبئة المرأة للمشاركة في النشاط المدني من أجل تنمية المناطق المحلية، والتأثير أيضا في السياسات الوطنية ويتم تمكين المرأة من تنسيق أنشطتها ونقل احتياجاتها الخاصة إلى مستويات التخطيط للمجتمع المحلي من خلال هذه المجالس.

وفي عام ١٩٨٩، أنشأت حكومة أوغندا، بموجب قانون مجلس المنظمات غير الحكومية بغرض تسجيل جميع المنظمات غير الحكومية الموجودة وتحقيق تزامن أنشطة هذه المنظمات بما يتفق مع السياسات الحكومية.

٣ - الجزء الثاني - إضافة إلى المواد الموضوعية للاتفاقية

٣-١ المادة ١: تعريف التمييز

وقعت تطورات معينة امتثالا للمادة ١ منذ تقديم التقرير. وتشمل صوغ سياسات قطاعية موجهة نحو الجنسين وتوعية فئات مختلفة من السكان فيما يتعلق بالجنسين.

٣-١-١ اتباع الحياد بالنسبة للجنسين

يظل الوضع القانوني على ما كان عليه في عام ١٩٩١، وإن كانت قد اتخذت خطوات إيجابية لتغطية جوانب الاتفاقية في التنفيذ.

وتشمل هذه الخطوات العمل الإيجابي فيما يتعلق بتمكين المرأة، مثلا:

(أ) العمل الإيجابي فيما يتعلق باشتراك المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة بما في ذلك الخدمة العامة،

(ب) إدراج السياسات الموجهة نحو الجنسين في التيار الرئيسي في الوزارات والبرامج الحكومية.

٢-١-٣ التمييز

لوحظ إغفال الجنس كسبب للتمييز في الدستور الحالي (١٩٦٧). غير أن إدراجه لا يكفي لكفالة منع التمييز ضد المرأة. ويجب أن يكون القانون محددا بالنسبة لعدم التمييز ضد المرأة والفئات الضعيفة الأخرى.

٢-٣ المادة ٢: اتباع سياسة بشأن القضاء على التمييز ضد المرأة

عقب بيان السياسة الصادر عن الحكومة في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ (يرجى الرجوع إلى التقرير الأولي)، فإن حكومة أوغندا ملتزمة حاليا بإنشاء آلية وطنية للمرأة، لها مقومات البقاء، بوصفها إطارا مؤسسيا لتنسيق وتعزيز مشاركة المرأة من المستوى الشعبي إلى المستوى الوطني. وترى الحكومة أن وجود آلية وطنية ضروري لإدماج المرأة بصورة إيجابية في التيار الرئيسي لجميع عمليات التنمية.

وبعد ذلك كانت وزارة دور المرأة في التنمية والثقافة والشباب العنصر الرئيسي في الآلية الحكومية للنهوض بالمرأة. وتقوم الوزارة بتنسيق هياكل أخرى مثل المرأة في المنظمات غير الحكومية والمجالس الشعبية للمرأة. وتقيم الوزارة أيضا صلات مع الإدارة السياسية لحكومة حركة المقاومة الوطنية فيما يتصل بقضايا المرأة وقضايا الجنسين. وتجري إدارة الآلية الوطنية على مستوى مجلس الوزراء ضمن الهيكل التنظيمي للحكومة وتقوم بتنسيق السياسات والأنشطة الموجهة نحو النهوض بالمرأة.

٢-٢-١ عملية وضع الدستور

بدأت وزارة دور المرأة في التنمية والثقافة والشباب مشروعها الخاص للمرأة والمشاورات الدستورية الذي قدم تقريره إلى اللجنة الدستورية، كما سبق أن أُبلغ في عام ١٩٩٠. وقد اعتمدت التوصيات الواردة في التقرير في مشروع الدستور قيد المناقشة في الوقت الحالي. وتشمل التوصيات المعتمدة ما يلي:

(أ) المادة ٤٣ من مشروع الدستور التي تنص على أنه يجوز لكل شخص متزوج من مواطن أوغندي التقدم بطلب للتسجيل كمواطن لأوغندا. وهذا يخالف الدستور الحالي (١٩٦٧) الذي يسمح للرجال فقط من مواطني أوغندا بمنح جنسيتهم للزوجة الأجنبية.

(ب) المادتان ٢ و ٣٤ من مشروع الدستور بشأن الأهداف الثقافية حيث يقترح أنه

"يجوز تطوير وإدماج القيم الثقافية والعرفية التي تتفق مع الحقوق والحريات الأساسية وكرامة الإنسان والديمقراطية ومع هذا الدستور في جوانب الحياة الأوغندية".

وينص مشروع الدستور كذلك، على سيادة الدستور في حالة تعارض أي قانون أو عرف آخر مع أي حكم من أحكام الدستور، وبطلان القوانين والأعراف الأخرى بقدر ما تتعارض مع الدستور. ولا يوجد حكم من هذا القبيل في الدستور الحالي لعام ١٩٦٧.

.../...

ويكفل تمثيل المرأة في عملية وضع الدستور بوجود ممثلة واحدة على الأقل من كل محافظة. وهناك ٥٤ مندوبة في المجلس الدستوري مما يمثل ١٩ في المائة من الأعضاء.

وأغلب المندوبات في المجلس الدستوري يعملن في السياسة للمرة الأولى. وهناك برامج تقدمها وزارة دور المرأة في التنمية والثقافة والشباب والمنظمات غير الحكومية لتدريبهن في الجوانب التقنية للمناقشات البرلمانية ومهارات التفاوض.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة، عن طريق وزارة دور المرأة في التنمية والثقافة والشباب، مجموعة ضغط في إطار أنشطة المتابعة للمجلس الدستوري تستهدف الرجال والنساء من مندوبي المجلس لضمان إدراج وتعزيز حقوق المرأة في الدستور الأوغندي.

٢-٢-٣ إصلاح القانون

أنشئت لجنة إصلاح القانون، بعد صدور القانون الخاص بإصلاح القانون. وكان من بين المسائل ذات الأولوية في جدول أعمال اللجنة إصلاح القانون بشكل يستجيب لكل من الجنسين. وتتألف اللجنة من ٦ أعضاء من بينهم امرأة واحدة على الأقل. وهناك ٣ مفوضين منهم امرأة، في بادئ الأمر.

وتعمل لجنة إصلاح القانون على نحو وثيق مع وزارة دور المرأة في التنمية والثقافة والشباب التي تضطلع ببحوث قانونية موجهة نحو إصلاح القانون بشكل يستجيب لكل من الجنسين. وإلى جانب التوصيات المقدمة من المرأة بشأن الدستور، أحيلت نتائج البحوث التي أجرتها الوزارة بشأن قانون العلاقات العائلية إلى لجنة إصلاح الدستور التي فوضت كذلك لدراسة السياسات التعليمية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية.

الجدول ٢ - برنامج العمل المقترح للجنة إصلاح القانون

النشاط	التوقيت
تشريع عن الإغتصاب والتدنيس	جاري
قانون العلاقات العائلية	جاري، ومن المقرر أن ينتهي بحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
استعراض قانون الممتلكات والايرادات التجارية	من المقرر أن يبدأ في تموز/يوليه ١٩٩٥
عملية وضع الدستور (الصياغة)	متزامن مع العملية الدستورية (جارية)
إعداد الطبعة السادسة من قوانين أوغندا بما في ذلك قانون العلاقات العائلية وقانون الإجهاض	التاريخ النهائي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

المصدر: مأخوذ من لجنة إصلاح القانون (١٩٩٤).

../..

٣-٢-٣ مقترحات إصلاح القانون

تشمل الأنشطة الأخرى للجنة القانون إصلاح القانون بشكل يستجيب لكل من الجنسين ولا سيما فيما يتعلق بالاغتصاب والتدنيس، فضلا عن قانون العلاقات العائلية. وسوف تعالج مسألة العنف ضد المرأة في محيط الأسرة في إطار قانون العلاقات العائلية المقرر إنجازه قبل نهاية عام ١٩٩٥. وسوف تدرس لجنة إصلاح القانون السياسات التعليمية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية وتنقح قوانين أوغندا ابتداء من عام ١٩٩٦. وقد أصدرت السلطة التشريعية مشروع قانون لتنقيح قوانين أوغندا في آب/أغسطس ١٩٩٤. وستعمل لجنة إصلاح القانون على إدماج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في قوانين أوغندا.

٣-٢-٤ وسائل الانتصاف القانونية

(أ) التمييز

لا توجد، في الوقت الحالي، وسائل انتصاف قانونية من التمييز على أساس الجنس وبالتالي لم ترفع دعاوى تنطوي على تمييز من هذا القبيل أمام المحاكم. وسوف يتضمن مشروع الدستور الحالي، عند صدوره، أحكاما تكفل حماية المرأة في إطار القانون وتتناول الممارسات العرفية التي تعتبر أكثر المؤسسات إجحافا بالمرأة. وتنص المادة ٢ (٢) من مشروع الدستور على ما يلي:

"في حالة تعارض أي قانون أو عرف آخر مع أي حكم من أحكام هذا الدستور يسري الدستور، ويصبح القانون أو العرف باطلا بقدر ما يتعارض مع الدستور".

(ب) القانون العائلي الخاص بالعنف ضد المرأة

لا يوجد نص في دستور عام ١٩٦٧ الساري وقوانين أوغندا بشأن القانون العائلي الخاص بالعنف ضد المرأة. وبذلك يستمر العنف ضد المرأة داخل الأسرة وفي أماكن العمل وفي الإطار الاجتماعي بدون رادع.

وتجري مشاورات بشأن هذه المسألة، وسوف تدرج التوصيات في تعديل قانون العلاقات العائلية.

٣-٣ المادة ٣: حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع الرجل

لا ينص دستور عام ١٩٦٧، بشكل محدد، على المساواة بين الرجل والمرأة. غير أن المادة ٥٠ من مشروع الدستور تنص على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بحيث يتمتع كل شخص بالمساواة في الحماية القانونية، مع مساواة الرجل والمرأة أمام القانون في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣-٣-١ المعونة القانونية

واصلت رابطة المحاميات الأوغنديات نشاط مكتب المعونة القانونية الذي يقدم المساعدة للفقيرات والأطفال. وأغلب القضايا التي عولجت حتى الآن هي قضايا نفقة مما أدى إلى فتح مكتب خاص بالأطفال في الرابطة.

../..

وبالإضافة إلى ذلك، بدأت الجمعية القانونية الأوغندية، وهي منظمة غير حكومية، مشروعا للمعونة القانونية يقدم خدمات مماثلة للخدمات التي تقدمها رابطة المحاميات الأوغنديات. وهذه الخدمات تستهدف الفقراء، وأغلبهم من النساء. وقد فتح مشروع المعونة القانونية، حتى الآن ٤ مكاتب للمعونة القانونية في المقاطعات الأربع لأوغندا.

٣-٤ المادة ٤: التدابير المؤقتة المتخذة لتحقيق المساواة

٣-٤-١ التمثيل السياسي

بالإضافة إلى ما اتُخذ من عمل إيجابي لزيادة عدد الممثلات في البرلمان وفي مجالس المقاومة، اضطُلع بالعمل الإيجابي لضمان تمثيل المرأة، بشكل معقول، في المجلس الدستوري، وجرى تعزيز تمثيل المرأة في انتخابات المجلس الوطني للمقاومة. وقد جرى انتخاب مندوبة واحدة عن كل محافظة في المجلس الدستوري، بمقتضى القانون، وبلغ مجموع عدد المندوبات في المجلس الدستوري ٥٤ مندوبة أي بنسبة ١٩ في المائة من أعضاء المجلس. وبالمقارنة بانتخابات المجلس الوطني للمقاومة لعام ١٩٨٩، كان مجموع عضوات المجلس ٤٣ عضوة مما يمثل ١٦ في المائة من الأعضاء.

٣-٤-٢ التعليم

تُعطى الطالبات المتقدمات للالتحاق بالجامعة الوطنية وزن تشجيعي إضافي قدره ١,٥ في النظام الترجيحي للقبول في الجامعة، مما زاد عدد الطالبات الملتحقات بالجامعة في العام الدراسي ١٩٩٠-١٩٩١، كما سبق أن أبلغ في عام ١٩٩٠. وقد أدى ذلك، حتى الآن، إلى زيادة عدد الطالبات بالجامعة بنسبة ٣٣ في المائة (حتى عام ١٩٩٣)، مقابل ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٠.

٣-٥ المادة ٥: الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتغيير الأنماط الثقافية التي تميز ضد المرأة

تسلّم الحكومة بأن غياب الوعي يشكل عقبة هامة في سبيل القضاء على التحيز وجميع الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوّق أحد الجنسين. وقد شرعت في تنفيذ عدة برامج تتعلق بالتوعية الخاصة بالجنسين. وتشمل هذه البرامج ما يلي:

(أ) برنامج التوعية الخاصة بالجنسين في إطار وزارة دور المرأة في التنمية والثقافة والشباب الذي يستهدف فئات مختلفة في المجتمع الأوغندي. وفي الوقت الحالي، تقوم الوزارة بنشر رسالة إخبارية فصلية، وأنشأت مركز للموارد يقوم بدور مركز وطني للمعلومات الخاصة بتحرر المرأة. وبالإضافة إلى ذلك تضطلع هذه الوزارة بالتوعية الخاصة بالجنسين عن طريق المسرحيات والمقالات الأدبية، والمسابقات والحلقات الدراسية وحلقات العمل العامة، وعن طريق وسائط الإعلام.

(ب) واضطلعت الحكومة كذلك، عن طريق وزارة دور المرأة في التنمية والثقافة والشباب، ببرامج لتعليم القانون لإيجاد الوعي بحقوق المرأة في إطار القانون بهدف تحسين مواقف المجتمع إزاء المرأة. ويتم هذا من خلال برامج المساعدة القانونية والحلقات الدراسية لتعليم القانون. وقد تم، في هذا الصدد، نشر ١١ نسخة مبسطة من القانون ويجري توزيعها. ونشرت أيضا نسخة مبسطة من اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ويجري توزيعها. وتعتزم وزارة دور المرأة في التنمية والثقافة والشباب ترجمة هذه المنشورات إلى اللغات الوطنية الرئيسية الست.

٣-٦ المادة ٦: الاتجار بالمرأة وبغاء المرأة

أدرج قانون العقوبات (التعديل) رقم ٤ لعام ١٩٦٠ أحكاما أكثر صرامة ضد البغاء. وبالنظر إلى تطور الأحداث يميل هذا التعديل إلى معالجة الأعراض وليس الأسباب الحقيقية. فلا ينبغي أن تعرض المرأة التي تمارس البغاء لأحكام طويلة الأجل، بل ينبغي، بالأحرى معاقبة الذين يستغيدون من حصيلة البغاء.

ثانيا، يميل القانون المعدل إلى إعطاء سلطات مختلفة واسعة النطاق لأجهزة الأمن للقيام بعمليات ضد المشبوهين؛ وهذا إجراء قد ينتهك حقوق البعض لا سيما النساء.

٣-٧ المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٣-٧-١ المجلس الوطني للمرأة

بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بالمرأة في التمثيل البرلماني، أنشأ مرسوم المجلس الوطني للمرأة لعام ١٩٩٣ مجالس للمرأة تم انتخابها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وتمشيا مع هيكل مجلس المقاومة نجد أن المجلس الوطني للمرأة هيكل من ٦ طبقات تبدأ على مستوى القرية مرورا بالمحافظة وتصل إلى المستوى الوطني. وهذه المجالس تعتبر منتديات محلية للمرأة ابتداء من المستوى الشعبي، حيث تتم عن طريقها تعبئة المرأة للمشاركة الوطنية في المناطق المحلية التي توجد بها، والتي تساهم أيضا عن طريقها في صياغة السياسات الوطنية. ويجري عن طريق المجالس تمكين المرأة من تنسيق أنشطتها ونقل احتياجاتها الخاصة إلى المستويات المختلفة لتخطيط التنمية.

٣-٧-٢ عضوية المجلس الدستوري

كفلت الحكومة تمثيل المرأة في عملية المجلس الدستوري بتعيين امرأة واحدة على الأقل من كل محافظة من المحافظات الـ ٣٩ كعضوة في المجلس الدستوري، كما أوردنا في المادة ٢.

وقد زاد عدد النساء على مستوى صنع القرارات على النحو المبين في الجدول ٣.

الجدول ٣ - المرأة في مناصب صنع القرارات

المستوى	مجموع عدد النساء، ١٩٩١	النسبة المئوية للنساء، ١٩٩١	عدد النساء، ١٩٩٤	النسبة المئوية للنساء، ١٩٩٤
وزيرات	٤	١٠	٥	١٧
وكيلات وزارة دائمات	٧	١٨	٥	٢٠
وكيلات وزارة	١٠	٢٠	١٢	٣٥
مديرات لمحافظات	٤	٩	٦	١٦
مندوبات في المجلس الدستوري	غير متاح	غير متاح	٥٤	١٩

المصدر: مركز معلومات المرأة في التنمية، وزارة دور المرأة في التنمية والثقافة والشباب، ١٩٩٤.

* تشمل الوزيرات كل من الوزيرات ووزيرات الدولة ونائبات الوزير.

* يشار إلى مديرات المحافظات كممثلات للحكومة المركزية.

٣-٧-٣ التصويت

اضطلعت الحكومة ببرنامج توعية يستهدف المرأة قبل انتخابات المجلس الدستوري وكان البرنامج يخاطب المرأة فيما يتعلق باجراءات ومتطلبات التصويت.

٣-٧-٤ المرأة في مجال الإدارة

ما زال عدد النساء في مناصب الإدارة منخفضا حيث وصلت نسبتهن في المؤسسات الحكومية والعامة ٦ في المائة فقط.

٣-٧-٥ المرأة والأحزاب السياسية

هناك أربعة أحزاب سياسية معترف بها في أوغندا وهي: الحزب الديمقراطي، والحركة الوطنية الأوغندية وحزب المحافظين والمؤتمر الشعبي الأوغندي. ولا تتوفر بيانات خاصة بكل جنس على حدة فيما يتعلق بعضوية الأحزاب السياسية. وبالنسبة للمؤتمر الشعبي الأوغندي، فالوضع كما يلي:

القيادة

هناك نص دستوري من أجل تمثيل المرأة في اللجنة التنفيذية لكل دائرة. وتوجد امرأة واحدة على الأقل من بين الأعضاء التنفيذيين البالغ عددهم ١٣ عضوا في كل دائرة. وهناك ٥٠٠ ٧ دائرة في البلد. ويتكرر هذا الوضع على مستوى الفرع وعلى مستوى المحافظة.

القيادة الوطنية

هناك عضوتان اثنتان من بين الأعضاء التنفيذيين للحزب البالغ عددهم ٨ أعضاء. وهذا يمثل ٢٥ في المائة من العضوية. ويوجد، في مقر المؤتمر الشعبي الأوغندي مكتب للمرأة ترأسه وكيلة وزارة.

وبالنسبة للحركة الوطنية الأوغندية، نجد أن الوضع كما يلي:

العضوية: أُتلف الجزء الأكبر من السجلات في الثمانينات وبالتالي لا يمكن الحصول على بيانات منفصلة لكل من الجنسين فيما يتعلق بالعضوية. وتشجع الحركة الوطنية الأوغندية بموجب سياستها، تعيين المرأة بين صفوفها.

أحكام النظام الأساسي

ينص النظام الأساسي للحركة الوطنية الأوغندية على أن يكون كل من أمين الشباب وأمين المرأة على المستوى التنفيذي. يتمثل الهيكل التنفيذي للحركة في ٤ طبقات المستوى الوطني، ومستوى المحافظة، ومستوى الدائرة، والمستوى الشعبي. وتشغل منصب أمين المرأة على جميع المستويات التنفيذيى امرأة. وهناك عضوتان على الأقل بين الأعضاء التنفيذيين البالغ عددهم ٢٣ عضوا.

الوضع الحالي: الحركة الوطنية الأوغندية طيعة باختيارها في الوقت الراهن.

٣-٧-٦ مشاركة المرأة في المنظمة الوطنية لنقابات العمال

تهتم المنظمة الوطنية لنقابات العمال بالمحافظة على سلامة المرأة، لا سيما في أماكن العمل. وأنشأ مجلس إدارة المنظمة، في هذا الصدد، إدارة عامة لشؤون المرأة. وهذه الإدارة المنشأة إداريا ترأسها امرأة. وتعقد المنظمة الوطنية لنقابات العمال حلقات عمل تستهدف المرأة. وتشمل المواضيع التي تغطيها حلقات العمل المضايقة الجنسية للمرأة في أماكن العمل وتمكين المرأة من الناحية المالية وحقوق المرأة. وقد انتخبت المنظمة عضوين في المجلس الدستوري أحدهما امرأة.

٣-٨ المادة ٨: تمثيل المرأة ومشاركتها على الصعيد الدولي

لم تطرأ تغييرات ملحوظة في تمثيل المرأة على الصعيد الدولي.

٣-٩ المادة ٩: الجنسية

٣-٩-١ اكتساب الجنسية

يتسم الدستور الحالي (دستور عام ١٩٦٧) باتجاهات تمييزية ضد المرأة فيما يتعلق بالأطفال المولودين خارج أوغندا من آباء غير أوغنديين. وهؤلاء الأطفال ليست لهم أهلية التسجيل كمواطنين أوغنديين.

../..

واكتساب الجنسية لأزواج المواطنين الأوغنديين في صالح الرجل أكثر من المرأة، كما أبلغ في عام ١٩٩٠.

ومن أجل معالجة ذلك اقترحت اللجنة الدستورية إدراج ما يلي في مشروع الدستور:

'١' المادة ٤١ (ج)

"يصبح كل شخص مولود خارج أوغندا ويكون أحد أبويه أو أجداده من مواطني أوغندا وقت مولده، مواطنا أوغنديا بالمولد".

'٢' المادة ٤٣ (٢) (أ)

"يجوز لكل شخص متزوج من مواطن أوغندي التقدم بطلب لتسجيله كمواطن أوغندي، بشرط أن يقدم ما يثبت وجود زواج قانوني قائم لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات".

٣-٩-٢ ترتيبات جوازات السفر والسفر للأزواج

من الملاحظ أن مشروع الدستور لا يعالج المفهوم التمييزي الضمني في نظم جوازات السفر، فقانون الجوازات:

(أ) لا يسمح للنساء المتزوجات بالحصول على جوازات السفر أو تجديدها دون موافقة الزوج؛

(ب) لا يسمح للنساء المتزوجات اللاتي تدوّن بياناتهن في جواز سفر أزواجهن باستعمال جواز السفر عند السفر بمفردهن؛

(ج) لا يسمح بتدوين بيانات الأولاد في جوازات سفر أمهاتهن دون موافقة الوصي القانوني، حيث يعرف الوصي القانوني بانه الأب.

٣-١٠ المادة ١٠

٣-١٠-١ الالتحاق بالمدارس الابتدائية التي تتلقى معونة من الحكومة

كان متوسط نسبة البنات الملتحقات بالمدارس الابتدائية في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠، ٤٤,٦ في المائة، منها ٥٠ في المائة ينقطعن عن الدراسة قبل نهاية المرحلة الابتدائية. وبينما كانت معدلات الالتحاق والانقطاع مماثلة تقريبا للبنين والبنات في عام ١٩٨٨، تشير احصاءات عام ١٩٩٣ أن نسبة انقطاع البنات عن الدراسة أعلى من نسبة انقطاع البنين. وتبين احصاءات التسجيل لشهادة الانتهاء من التعليم الابتدائي لوزارة التعليم والرياضة عن عام ١٩٩٣ أن ٣٥ في المائة من التلاميذ من البنات و ٦٥ في المائة من البنين. وهذه إشارة إلى نسبة أعلى لانقطاع البنات عن الدراسة.

٣-١٠-٢ تعليم البنات في المدارس الابتدائية

أوضح استعراض بيانات عام ١٩٩١ التي تشمل العوامل التي تؤثر على فرص الوصول إلى التعليم الابتدائي (نالوادا وكاكاندا، ١٩٩٤) أن هناك عدة عوامل تؤثر على انتظام البنات في الدراسة. وهي تشمل ما يلي:

بالرغم من أن نسبة انقطاع البنات عن الدراسة أعلى من نسبة البنين وخاصة بعد سنوات الدراسة الابتدائية الأربع، هناك اتجاه واضح بين البنات نحو الالتحاق في سن مبكر أو مناسب في الصفوف المختلفة بالمقارنة بالبنين. غير أنه، مع زيادة السن، وخاصة بعد سن العاشرة بالنسبة للبنات، يزيد عدد البنات المنقطعات عن عدد البنين المنقطعين. وأهم أسباب انقطاع البنات عن الدراسة هي عدم قدرتهن على التصدي للدراسة واعتبارات التكاليف وحالات الحمل المبكر.

وكما هو وارد في المادة ١، فإن القانون الخاص بالتدنيس قد رفع سن التدنيس إلى ١٨ سنة، ومن المأمول أن يؤدي هذا التغيير إلى تخفيف مشكلة حالات الحمل المبكر. وهذا يرجع إلى أن كثير من حالات الحمل سببها المدرسون أو البالغون الأكبر سنا.

والبنات في محافظات موروتو وكوتيدو ونيبي وأروا وكيسورو، وخاصة في المناطق الريفية يَجدن أقل الفرص في الالتحاق بالمدارس.

٣-١٠-٣ الالتحاق بالمدارس الثانوية التي تتلقى معونة من الحكومة

ما زال أهم اختناق داخل نظام التعليم الرسمي الاختناق الذي يحدث بين المرحلتين الابتدائية والثانوية. ويقل عدد البنون والبنات الذين يواصلون الالتحاق بالمدارس الثانوية، كثيرا، مع انخفاض النسبة المئوية للبنات عن النسبة المئوية للبنين. وكان متوسط النسبة المئوية لالتحاق البنات بالمدارس الثانوية التي تتلقى معونة من الحكومة ٣٢,١ في المائة في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٥ مقابل ٣٦,٦ في المائة في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠. وتشير الزيادة بنسبة ٤,٥ في المائة إلى ارتفاع نسبة التحاق البنات في هذا المستوى.

٣-١٠-٤ الأسر المعيشية التي يرأسها أطفال

نظرا لعدة عوامل، هناك عدد متزايد من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية يرأسون الأسر المعيشية في البلد. وهذا يعطل التعليم. ووفقا لتعداد السكان والمساكن لعام ١٩٩١، نجد أن ٤٩ في المائة من هؤلاء الأطفال من البنات، وأن ٨١,٤ في المائة من هؤلاء الأطفال الذين يعيشون في علاقة زوجية من البنات.

كذلك، نجد أن نسبة الأطفال في سن الدراسة الابتدائية ممن يرأسون الأسر المعيشية مع وجود أبويهم على قيد الحياة ٦٣,٣ في المائة، وهذا عامل يتأثر بعدم الاستقرار الأبوي/المنزلي. ومن المنتظر أن يعالج قانون العلاقات العائلية هذه المسألة.

وفي جميع الحالات، فإن معدل انتظام الأطفال الذين يرأسون الأسر المعيشية في المدارس منخفض.

../..

ومن أجل التغلب على بعض هذه المشاكل، تتبع الحكومة حاليا سياسة التعليم الابتدائي الإجباري للجميع. وسوف يتحقق هذا في عام ٢٠٠٣. وسوف تؤدي هذه السياسة، بالإضافة إلى قانون مكافحة التدنيس وقانون العلاقات العائلية إلى تحسين مستوى الالتحاق والانتظام بالمؤسسات التعليمية بالنسبة للأطفال في سن المدرسة الابتدائية.

٣-١٠-٥ سياسة تستجيب للجنسين في مجال التعليم

استجابة للاختلالات الصارخة الموجودة بين الجنسين في مجال التعليم، اقترحت الحكومة سياسة تستجيب للجنسين وتقوم بتنفيذها وزارة التعليم. وعلى سبيل المثال، عندما لاحظت الحكومة أن ثلث المقبولين في ٤٢٢ مدرسة ثانوية مختلطة من البنات، اقترحت إضفاء الطابع الديمقراطي على التعليم كأسلوب من أساليب التصدي لهذه الاختلالات. وسوف تتخذ اجراءات متعمدة في برامج الإرشاد المهني لتشجيع البنات على دراسة المواد التي يتفوق فيها البنون.

وسوف يستهدف برنامج خاص بالتوعية العامة بقيمة التعليم، لا سيما للبنات والنساء، الوالدين. وسوف توفّر المرافق والهياكل الأساسية المناسب لكل من البنين والبنات في جميع المدارس والمعاهد.

وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم المركز الوطني لتطوير المناهج الدراسية بإعادة تصميم المنهج الدراسي وإصلاحه على ضوء الإصلاحات والطلبات الخاصة بالجنسين. وأخيرا، إلى جانب الوزن التشجيعي البالغ ١،٥ الممنوح للبنات عند الالتحاق بالجامعة، سيوضع مشروع مماثل لمؤسسات تعليمية أخرى من المرحلة الثالثة. وقد وضعت الكليات الزراعية بالفعل نظام حصص، تحجز في إطاره ما يصل إلى ٥٠ في المائة من الشواغر للطالبات.

٣-١٠-٦ التنميط على أساس الجنس وأوجه التفاوت بين الجنسين

ما زالت مواد المناهج الدراسية في التعليم تتميز بتحيزات التنميط، كما سبق إبلاغه في عام ١٩٩٠. واقترحت الحكومة التغلب على هذه التحيزات عن طريق الأخذ بتخطيط يستجيب للجنسين في القطاع الفرعي للتعليم. ومن المنتظر أن ينتج المركز الوطني لتطوير المناهج الدراسية، في إطار هذا المشروع، الوسائل/المواد التعليمية المستجيبة للجنسين، مما يشجع البنات على الدخول في مهن كانت مقصورة على الرجال حتى الآن. وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة عدد البنات الملتحقات بالمدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي الأخرى.

ويبقى العمل على إنشاء آلية للرصد لضمان الحساسية فيما يتعلق بالجنسين في المناهج الدراسية.

وبالرغم من الاعتقاد السائد بأن المدارس المختلطة تساهم في القضاء على المفاهيم النمطية، تبين الاحصاءات في أوغندا أن المدارس الثانوية الداخلية للبنات تقدم أداء أفضل من المدارس الثانوية الداخلية المختلطة.

وسوف تحبذ السياسة التعليمية المقترحة في أوغندا إنشاء مدارس ثانوية نهارية فقط. وما زال يتعيّن تقييم أثر ذلك على تعليم البنات، وإن كان يخشى أن تؤدي هذه السياسة إلى تفاقم سوء الأداء بين البنات في المدارس المختلطة النهارية.

٣-١٠-٧ المؤسسات التعليمية بعد الثانوية

ما زال معدل الالتحاق الشامل للبنين والبنات في مؤسسات التعليم العالي أقل مما هو في المؤسسات الأدنى بسبب الاختناقات التي نوقشت قبل ذلك.

وقد تزايد التحاق المرأة بمؤسسات التعليم العالي منذ عام ١٩٨٦. ويوضح الجدول ٤ الاتجاهات السائدة منذ عام ١٩٨٦. ويبرز الجدول أيضا آثار التنميط في عمليات التنسيب في التعليم فيما بعد الثانوية.

وتبين الصورة العامة أن أعلى نسبة مئوية من الطالبات التحقت بالكليات التجارية، تليها مؤسسات تدريب المعلمين.

وفي عام ١٩٨٩، كان ٧٠ في المائة من الملتحقين بالكليات التجارية من البنات، بينما كانت نسبة الطالبات الملتحقات بالكليات التقنية ١,٣ في المائة فقط، وهذا يشير إلى مفاهيم القوالب النمطية للوظائف حيث تدرب البنات على وظائف السكرتارية والتعليم وتوريد الأطعمة، ولا تشجع على دراسة المواد العلمية التي تؤهلهن لاتخاذ مسارات علمية وتقنية.

الجدول ٤ - النسبة المئوية للبنات الملتحقات بكليات التعليم العامة بالمقارنة بالبنين في أوغندا، ١٩٨٦-١٩٨٩

السنة	كلية المعلمين المستوى الثالث	المدارس التقنية	المؤسسات التقنية	كلية المعلمين الوطنية	كلية التجارة الأوغندية	الكلية التقنية الأوغندية
١٩٨٦	٤٤,٦	١٩,٨	٥,٨	١٨,٩	٤٩,٧	٠,٩
١٩٨٧	٤٤,٥	٢٠,٠	٦,٠	٢٢,٧	٥٠,١	١,٠
١٩٨٨	٤٥,٠	٢٢,٠	٧,٠	٢٤,٧	٥٠,٩	١,٩
١٩٨٩	٤٣,٥	٢٦,٤	٨,٠	٢٤,٩	٧٠,١	١,٣

المصدر: وحدة التخطيط بوزارة التعليم.

٣-١٠-٨ التعليم غير الرسمي والمنظمات غير الحكومية

إلى جانب تقديم توجيه وظيفي طوعي للمدارس الابتدائية والثانوية من المستويات المختلفة، تساهم المنظمات غير الحكومية مساهمة كبيرة في ميدان التعليم غير الرسمي. وتشمل مساهمة هذه المنظمات في القطاع غير الرسمي ما يلي:

(أ) التدريب المهني للبنات اللواتي لا يواصلن التعليم العالي في أغلب الأحيان. فبالرغم من تنميط أغلب المهن لصالح المرأة، تساهم هذه الخدمة مساهمة هامة في تمكين المرأة، في شكل اكتساب المهارات.

(ب) تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية للمرأة عن مختلف جوانب المرأة في مجال التنمية.

(ج) تنظيم برامج بحثية موجهة نحو الجنسين.

(د) يُشجِّع تعليم تنظيم الأسرة/الحياة العائلية عن طريق رابطة تنظيم الأسرة في أوغندا. وتقدم الرابطة التوعية فيما يتعلق بقضايا السكان والرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء البلد.

٣-١٠-٩ البرنامج المدرسي لتعليم الصحة

أدخلت الحكومة، عن طريق وزارة التعليم، برنامجا خارجيا لتعليم الصحة من خلال المدارس بالتعاون مع المجتمع المحلي. وأهم أهداف هذا البرنامج هو تحسين مستوى صحة المجتمعات المحيطة بالمدارس. وقد عاد الأثر المضاعف لهذا البرنامج بفوائد ملحوظة على المرأة في المناطق المجاورة للمدارس، لا سيما في سياق تعزيز الرعاية الصحية الأولية.

٣-١٠-١٠ التعليم السياسي

يساهم التعليم السياسي، كأداة، في زيادة مستوى الوعي والتعليم الوظيفي، كما لاحظنا في عام ١٩٩٠. ومنذ ذلك الوقت، اضطلعت جميع المحافظات بالتعليم السياسي على نطاق واسع، وهو معروف محليا بـ "تشاكا مشاكا". وهذا البرنامج مستمر. ويظل عدد المشتركات منخفضا (١٠ في المائة تقريبا)، وإن كان يُنتظر أن يزيد هذا العدد مع تحسن الوعي السياسي.

٣-١٠-١١ تعليم الحياة العائلية

تقوم الحكومة بإدخال تعليم الحياة العائلية في المناهج الدراسية للمدارس عن طريق المركز الوطني لتطوير المناهج.

وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت هيئة العمل من أجل التنمية ورابطة الجامعيات بتعليم الحياة العائلية في عدة مدارس بالبلد. وتقوم بوضع كتيب تدريبي عن تعليم الحياة العائلية.

٣-١٠-١٢ التعليم الأساسي

أدمجت أحكام إعلان جومتين بشأن التعليم الأساسي في السياسة الحالية للحكومة. وسوف تعزز هذه الأحكام تمكين المرأة.

٣-١٠-١٣ برامج دراسات المرأة في الجامعة

الجدول ٥

	١٩٩٢/١٩٩١	١٩٩٣/١٩٩٢	١٩٩٤/١٩٩٣
رجال	٢*	٣*	٥
نساء	١٢	٨	٨
المجموع	١٤	١١	١٣
نسبة الإناث	٨٦ في المائة	٧٣ في المائة	٦٩ في المائة

المصدر: قسم دراسات المرأة، جامعة ماكيريري، كامبالا.

ويوضح الجدول ٥ معدل الالتحاق ببرنامج دراسات المرأة. وقد التحق ٣٨ شخصا ببرنامج دراسات المرأة حتى الآن، منهم ٢٨ امرأة مما يمثل ٧٣,٦ في المائة من المشتركين. ومشاركة الرجل في هذا البرنامج أقل من مشاركة المرأة، ذلك أن سياسة قسم دراسات المرأة تشجع مشاركة النساء في البرنامج. وقد تم اختيار أغلبية الخريجين الأوائل من الإدارات الحكومية التي سيعود نشاطها بنتائج إيجابية في العمل على تحرير المرأة في البرامج الحكومية. وسوف يزيد عدد الخريجين ممن لديهم المهارات المناسبة لمعالجة قضايا الجنسين والمرأة في التنمية في مختلف قطاعات المجتمع مع نمو برنامج دراسات المرأة.

٣-١٠-١٤ دورات دراسية جامعية

أدى منح الوزن التشجيعي البالغ ١,٥ إلى زيادة نسبة النساء بالجامعة من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٣ في المائة بحلول عام ١٩٩٣، كما أوضحنا في المادة ٤.

وعلى مستوى الجامعة، يعد الطب وعلم الأغذية من المواد التي زادت فيها نسبة التحاق المرأة من ٢٠ في المائة و ١٣ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٢٨ في المائة و ٤٠ في المائة في عام ١٩٩١ على التوالي. وأدت الدورات الدراسية الجديدة والإضافية التي أدخلت في المناهج الجامعية إلى زيادة الخيارات المتاحة، لا سيما للمرأة.

وتشمل الدورات الدراسية الجديدة التي ترتفع فيها مستويات التحاق المرأة وسائل الاتصال الجماهيرية، والصيدلة، وعلم المكتبات والمساحة والهندسة المعمارية. ومن جهة أخرى، نجد أن معدلات النمو في الدراسات الهندسية والزراعية أبطأ من ذلك. وعلى سبيل المثال، كان معدل التحاق البنات ١١ في المائة في عام ١٩٨٨ بالنسبة للهندسة، وظل كذلك في عام ١٩٩١.

٣-١١ المادة ١١: المساواة بين المرأة والرجل في مجال العمل

٣-١١-١ الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة

لم يُجر استقصاء للقوة العاملة في الخدمة المدنية منذ عام ١٩٨٩. ونظرا لاقتضاء تخفيض الإنفاق الحكومي وتحسين كفاءة الخدمة المدنية، شرعت الحكومة في برنامج لإعادة التشكيل الهيكلي للدوائر المدنية.

وقد أثّرت هذه العملية تأثيرا سلبيا على المرأة من جهتين. أولا، ألغيت وظائف عدد كبير من النساء العاملات، وثانيا، ستتولى النساء اللواتي ألغيت وظائف أزواجهن مسؤوليات إدارة المنزل في الأجل القصير. ويؤثر الدخل المحدود للأسرة تأثيرا سلبيا على المُعالين من النساء، لا سيما في مجال التعليم وتوفير المزايا الاجتماعية.

وفي القطاع غير الرسمي، تقوم أغلبية النساء بتصريف شؤون الوحدات التي ترأسها المرأة على النحو المبين في الجدول ٦. وما زالت المرأة ممثّلة بنسبة أكبر في مشاريع المطاعم، وتقصر جهودها على القيام بالأدوار النمطية.

الجدول ٦- النسبة المئوية لوحدات مختارة في القطاع غير الرسمي ترأسها المرأة حسب الصناعة

الصناعة	مجموع عدد المشاريع	عدد الوحدات التي ترأسها المرأة	النسبة المئوية
تجهيز الأغذية	٦٣	٢٧	٤٣
الملابس/الأحذية	٦٦	٢٧	٤١
صناعة المعادن	٦٣	١	٢
المنتجات الخشبية	٣٨	صفر	صفر
الصناعات اليدوية	٢٠	١٧	٨٤
التشييد	٢٧	١	٤
مرافق وقوف السيارات	١١	صفر	صفر
التجارة والمطاعم	٢٢٥	٧٤	٢٩
النقل	٢٦	صفر	صفر
الخدمات	٥٧	٧	١٢
صناعات أخرى	٣	١	٣٣
غير مذكورة	٥	١	٢٠
المجموع	٦٠٤	١٥٦	٢٥

المصدر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة، ١٩٨٩.

كانت ظاهرة القطاع غير الرسمي الحضري غير مألوفة في أوغندا قبل السبعينات. وبعد انهيار الاقتصاد نتيجة سنوات من الصراع الداخلي، نشأ القطاع غير الرسمي الحضري، مما أدى إلى تحرك السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. واستفاد عدد من النساء أيضا من نشأة القطاع الجديد، وزاد عدد هن منذ ذلك الوقت، وخاصة في مجال تسويق الأغذية والملابس والمصنوعات اليدوية، على النحو المبين في الجدول ٦.

٣-١١-٢ التعليم والتدريب والعمل

بالرغم من وجود المرأة، بقدر كبير، في وظائف الخدمات ذات المرتبات المنخفضة، مثل التمريض والتعليم، هناك اتجاه إلى رفع مستوى نوعية هذه الوظائف، التي سيجري تحسينها من حيث المرتبات. وقد رفع مستوى مهنة التمريض إلى المستوى الجامعي، في الوقت الحالي، مع ارتفاع نسبة المرأة بين الطلاب المسجلين في هذه الدراسات إلى ٩٠ في المائة. وبالمثل، يلتحق عدد متزايد من الخريجين بكوادر السكرتارية مما يؤدي إلى تحسين مستوى المرتبات بالرغم من التنميط الواضح على أساس الجنس.

٣-١١-٣ تخطيط يستجيب للجنسين في مجال العمل

بالرغم من عدم وجود سياسة متعمدة للتمييز ضد المرأة في مجال العمل، تجد المرأة صعوبة في التنافس مع الرجل بسبب تنميط الأدوار، بشكل رئيسي.

ومن أجل معالجة هذه المشكلة، أخذت الحكومة بسياسات تستجيب للجنسين، عند التخطيط. وسوف يشجع التمييز الإيجابي لصالح عمل المرأة، في إطار هذا البرنامج، إلى أن يتم تحقيق المساواة بين الجنسين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة تتبع سياسة تتمثل في دعم المرأة التي تقوم بتنظيم المشاريع. ويجري الآن تنظيم عدد كبير من النساء في أوغندا في إطار رابطة منظّمات المشاريع الأوغنديات. وقد دخلت بعضهن مجال الصناعات التحويلية وهن عضوات في رابطة الصناعات التحويلية الأوغندية.

٣-١١-٤ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي

يحق للمرأة، قانونا، الحصول على أجر متساو لقاء العمل المتساوي في القيمة، كما ذكرنا في عام ١٩٩٠. ولا توجد، في الوقت الحالي، حالات مسجلة لرجال يتلقون أجرا لا يتناسب مع العمل بالمقارنة بالمرأة.

وعقب تبسيط الخدمة المدنية، حولت جميع المزايا إلى مبالغ مالية ويحصل الرجال والنساء على استحقاقات متساوية.

٣-١١-٥ قانون المعاشات التقاعدية للوظائف

تم تنقيح قانون التقاعد رقم ٢٨٠ لأوغندا منذ عام ١٩٩٠، ورفع سن التقاعد لموظفي الحكومة إلى سن ٦٠ سنة.

../..

٣-١١-٦ تدريب المرأة أثناء العمل

يقوم مجتمع المانحين بتمويل الجزء الأكبر من التدريب أثناء العمل منذ عام ١٩٩٠. ومن شروط أغلب المانحين أن تحصل المرأة على معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالتدريب أثناء العمل. وهذا يتفق مع سياسة الحكومة في توجيه الجنسين. ويعتقد أن هذا سيصحح أوجه التفاوت في الترقية، كما ذكرنا في عام ١٩٩٠.

٣-١١-٧ عمل المرأة في المناجم

ستسعى الإدارة المختصة، عن طريق وزارة العمل، إلى إعمال القوانين التي تحظر عمل المرأة في المناجم في باطن الأرض، وذلك في سياق البرامج المستجيبة للجنسين.

٣-١١-٨ توفير النقل للعاملين

يتبع أرباب العمل سياسات مختلفة فيما يتعلق بتوفير النقل للعاملين. وقد حوّلت الحكومة جميع المزايا بما في ذلك النقل، إلى مبالغ نقدية، ابتداء من عام ١٩٩٤. ويحق لموظفي الحكومة (رجالا ونساء) الحصول على استحقاق للنقل بدلا من النقل الفعلي.

٣-١١-٩ المساواة في فرص العمل

أصبحت معظم إعلانات الوظائف تستجيب للجنسين، بصورة متزايدة، باستثناء حالات قليلة في القطاع الخاص. وجميع إعلانات الوظائف، في القطاع العام، غير تمييزية على أساس الجنس. وعندما تبدو اعلانات الوظائف متحيزة من حيث الجنس، يكون ذلك، أساسا، بسبب عدم الوعي.

وقد أوضح التحليل اللاحق أن العمل الرسمي في أوغندا يسوده الرجال، ومن الأسباب الهامة لذلك: التنميط على أساس الجنس، والفرص المحدودة المتاحة للمرأة في مجال التعليم، وليس التمييز المباشر ضد المرأة، في حد ذاته.

٣-١٢ المادة ١٢: الرعاية الصحية وتنظيم الحياة العائلية

تهدف السياسة الصحية الوطنية إلى تقديم الرعاية الصحية الأولية مع تشديد الاهتمام على عمليات التدخل المجتمعية في مجال تعزيز الصحة، ومكافحة الأمراض، والمرافق الصحية، والعلاج البسيط، والرعاية الصحية لإعادة التأهيل.

٣-١٢-١ خدمات الرعاية الصحية

يتميز البلد بهيكل للمرافق الصحية يعد متطورا، بصورة جيدة من أجل توفير الرعاية الصحية. ويكمل شبكة المستشفيات والوحدات الصحية الحكومية مستشفيات البعثات التبشيرية، والممارسون الخاصون العاملون في المناطق الحضرية، بدرجة كبيرة. وهناك ١ ٤٤٥ وحدة صحية من جميع الأنواع (منها ١ ٠٨٧ وحدة مملوكة للحكومة) تشمل المستشفيات وعددها ٩٥ (منها ٥٥ حكومية)؛ و ١٩٦ مركزا صحيا (منها ١٤٩ مركزا حكوميا)؛

و ٤٠٠ وحدة للولادة (منها ٢٥٣ وحدة حكومية) و ٧٥٤ من المستوصفات الفرعية ومراكز الجذام بما في ذلك محطات المعونة (منها ٦٣٠ مملوكة للحكومة). ويسكن ٤٩ في المائة من السكان، في المتوسط، في حدود ٥ كيلومترات من وحدة صحية، بينما يسكن ٤٧ في المائة من السكان على مسافة ٣ كيلومترات.

ومعدل تغطية الأطباء بالنسبة للسكان هو ١: ٧٠٠ ٢٤، وهو ١: ٨٩٠٠ بالنسبة للممرضات والقابلات، و ١: ٥٠٠ ٢٠ بالنسبة للمساعدين الطبيين، و ١: ٥٨٠٠٠ بالنسبة للمفتشين الطبيين. ويقدر عدد العاملين في مجال الصحة المجتمعية بنحو ١٠ ٠٠٠ عامل، وهم يعملون في جميع أنحاء البلد. وقد زادت الحكومة من تعاونها مع المطببين التقليديين والعطارين، ولا سيما القابلات التقليديات، وأغلبهن من النساء، عن طريق التدريب.

غير أن ٩٠ في المائة من الأطباء و ٨٠ في المائة من الممرضات والقابلات و ٦٢ في المائة من المساعدين الطبيين يعملون في المناطق الحضرية، في المستشفيات الكبيرة أو العيادات الخاصة، أساسا. ولذلك نجد أن توزيع الموظفين وبعض المرافق الصحية ما زال غير متكافئ. وعلى سبيل المثال، فإن الرعاية الطبية الحديثة متاحة في ٣٩ في المائة فقط من حالات الولادة في البلد، وإن كان ٨٨ في المائة من النساء الحوامل يحصلن على كشف من أحد العاملين الطبيين، في مرحلة أو أخرى، في إطار نظام الرعاية الصحية الحديث.

٣-١٢-٢ العمر المتوقع

يعتبر معدل العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة لأوغندا منخفضا، ولكنه يتحسن بصورة مطردة. وكان هذا المعدل ٤٥,٦ سنة للرجل و ٤٦,٩ سنة للمرأة في عام ١٩٦٩. وأصبح العمر المتوقع عند الولادة ٥٨ سنة و ٤٧ سنة للمرأة والرجل، على التوالي، في الوقت الراهن.

ويبلغ معدل وفيات الأمهات ٥٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي (١٩٩٢)، في المتوسط. غير أن الاستقصاءات الخاصة بالمناطق تشير إلى ارتفاع هذا المعدل إلى ٨٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في المناطق الريفية. وقد ظل معدل وفيات الأمهات مرتفعا منذ أوائل الثمانينات. وأهم أسباب وفيات الأمهات حالات النزيف والالتهاب وشبه الاكليمسيا والاكليمسيا وتعسر الولادة والإجهاض. وهذه الأخطار تتفاقم نتيجة لآثار الملاريا وفقر الدم الناتج عن سوء التغذية ونقص الحديد وحالات الحمل في سن مبكر أو متأخر. ومن أسباب ارتفاع معدل وفيات الأمهات سوء التخطيط في الفترة الفاصلة بين الولادات وعدم الوعي بصورة شاملة.

٣-١٢-٣ معدل وفيات الرضّع والأطفال

تتراوح الأرقام الحالية لمعدل وفيات الرضّع بالنسبة لأوغندا بين ١١٠ و ١٢٠ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي، بينما يبلغ معدل وفيات الأطفال ١٨٠ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. وكان معدل وفيات الرضّع ٩١,٩ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٧، ثم تدهور فأصبح ١١٣,٩ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٢ وانخفض إلى ١٠١,٢ في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨. وظل معدل وفيات الأطفال دون سن ٥ سنوات ثابتا خلال هذه الفترة.

وتبين الاحصاءات أن معدل وفيات الرضّع في الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٨ كان ١١١ في الألف بالنسبة للذكور، و ١٠١,٧ في الألف بالنسبة للإناث، بينما كان معدل وفيات الأطفال في نفس الفترة ٩٧,٣ لكل ١٠٠٠ مولود حي بالنسبة للذكور و ٨٦ لكل ١٠٠٠ مولود حي بالنسبة للإناث (انظر الجدول ٧).

وتشير المعدلات الحالية لوفيات الرضّع والأطفال إلى وجود اتجاه إلى التدهور المستمر رغم الجهود الشديدة المبذولة لتحصين الرضّع. ويمكن أن تُعزى الزيادة الحادة في معدل وفيات الرضّع والأطفال في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩١ إلى وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والنقل الرأسي المقابل من الأم إلى الطفل.

الجدول ٧ - معدلات وفيات الرضّع والأطفال حسب الجنس

الجنس	معدل وفيات الرضع (١٩٧٨-١٩٨٨)	معدل وفيات الأطفال (١٩٧٨-١٩٨٨)	معدل وفيات الأطفال دون سن ٥ سنوات (١٩٧٨-١٩٨٨)
ذكور	١١١,٠	٩٧,٣	١٩٧,٥
إناث	١٠١,٧	٨٦,٠	١٧٨,٩

مأخوذة من بيانات الدراسة الاستقصائية للسكان والصحة، ١٩٨٨-١٩٨٩.

وتشير أوجه التفاوت في معدل الوفيات حسب الجنس إلى ارتفاع المعدلات بين الذكور، إلى حد ما، أثناء فترة الرضاعة والطفولة، كما هو مبين في الجدول ٧.

٣-١٢-٤ حالات الحمل بين المراهقات وأمومة المراهقات

تعتبر حالات الحمل بين المراهقات مشكلة هامة في محافظات كثيرة في أوغندا. وتشمل أهم العوامل التي تساهم في ذلك غياب التثقيف الجنسي والممارسات الثقافية التي تؤدي إلى الزواج المبكر وترك الدراسة.

ومتوسط السن عند أول تجربة جنسية هو ١٥ سنة، وإن كان يتراوح بين ١٠ سنوات و ١٤ سنة عند كثير من المراهقين في بعض المناطق. وقد بينت دراسة خصوبة المراهقين (١٩٨٨-١٩٨٩) أن ٧٥ في المائة من الذكور و ٦٨ في المائة من الإناث، في المجموعة العمرية ١٥ - ١٩ سنة، نشطين جنسيا، وأن ٢٥ في المائة من البنات تعرضن لحالة حمل واحدة على الأقل. ومعدل حمل المراهقات أعلى في المناطق الريفية منه في المراكز الحضرية، وهو عامل مرتبط بارتفاع مستويات التثقيف الجنسي في المراكز الحضرية.

ووفقا للدراسة الاستقصائية للسكان والصحة في أوغندا، أبلغت ٦٠ في المائة من النساء من سن ١٥ إلى ٤٩ سنة عن ولادة أول طفل لهن قبل سن ٢٠ سنة.

وتبين الاحصاءات المأخوذة من الدراسة الاستقصائية للسكان والصحة في أوغندا (١٩٨٨-١٩٨٩) والموجودة في مستشفى الإحالة (مستشفى مولاغو) أن ٤٤ في المائة من الأمهات المتوفيات بعد محاولات الإجهاض مراهقات يقل سنهن عن ٢٠ سنة.

٣-١٢-٥ ختان البنات

تستهدف محاولات الحد من ممارسة الختان زيادة الوعي، مع ملاحظة أن الختان ممارسة ثقافية راسخة بين مجتمع السيبي والسابيني المؤلف من ٠٠٠ ١٦٠ شخص على المنحدرات الشمالية لجبل الفون.

وقد اشتركت الحكومة والمنظمات غير الحكومية على السواء، في هذا الصدد، في تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية تستهدف الرجال والنساء في كابشوروا. وليس من الممكن تقييم آثار حلقات العمل المعنية بإثارة الوعي، في الوقت الحاضر.

ولن يتسنى تنفيذ قانون حظر ختان البنات، بصورة ناجحة، إلا بعد تحقيق الوعي المذكور.

٣-١٢-٦ الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

تحدد الدراسة الاستقصائية الوطنية للدم لعام ١٩٨٧ نسبة انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري عند ٦ في المائة. ويضع تقرير المراقبة لعام ١٩٩٣ الصادر عن برنامج مكافحة مرض الإيدز/وزارة الصحة، نسبة انتشار الإصابة بالفيروس عند ١٠ في المائة. وبالرغم من أن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري بين الذكور والإناث هو ١:١، فإن إصابة الإناث إلى الذكور هي ٣:١. وتمثل أرقام اليونيسيف الخاصة بالرجال والنساء الذين ترتبط إيجابية تحليلاتهم بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشري، في عام ١٩٩٣، ١٠ في المائة و ٣٣ في المائة على التوالي. وتشير بيانات برنامج مكافحة مرض الإيدز (حزيران/يونيه ١٩٩٣) إلى أن حالات الإيدز التراكمية المبلّغ عنها يبلغ عددها ٤٩٥ ٣٩ حالة منها ١٦٤ ١٩ حالة (٥١,٩ في المائة) من النساء و ٧٦٤ ١٧ (٤٨,١٠ في المائة) من الرجال. وهناك ٨ في المائة من المجموع تمثل ٣٩٨ ٣ حالة، من الأطفال (٦٢٣ ١ طفلة و ٦٥٦ ١ طفل).

وتصل حالات الإيدز بين المراهقين إلى ٣١٥ حالة (١٥,٠٨ في المائة) بين البنين و ٧٣٦ ١ حالة (٨٣,١٠ في المائة) بين البنات. وهذا يمثل نسبة الرجال إلى النساء وهو ١ إلى ٦ تقريبا.

وتتجه الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري إلى الزيادة بين مجموعة النساء في سن الإنجاب، بصورة عامة. وتتحمل المرأة أيضا عبء العناية بالمرضى وأعضاء الأسرة.

وتشيع الأمراض الأخرى المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي بين النساء، لا سيما الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وهذا صحيح بالنسبة لمرض السيلان والزهري وتقرح الجهاز التناسلي. والمرأة معرضة للأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب، بدرجة كبيرة،

بسبب ضعف سلوكها في السعي إلى الصحة، وانخفاض مستواها التعليمي، ومركزها الاجتماعي - الاقتصادي الضعيف والحواجز الثقافية التي تتعرض لها.

وتقوم عدة منظمات غير حكومية بتوفير النصح وخدمات رعايـــة المرضى - بما في ذلك الزيارات المنزلية - في محاولة لتخفيف أثر مرض الإيدز على المرأة، بصورة خاصة. وتشمل المنظمات غير الحكومية الرئيسية المشتركة في هذه البرامج منظمة تقديم الدعم لمرضى الإيدز، والمنظمات الكنسية، ومركز المعلومات الخاصة بالإيدز، وشبكة راكاي للمعلومات الخاصة بالإيدز.

٣-١٣ المادة ١٣: الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية

٣-١٣-١ علاوة السكن

بالرغم من أهلية موظفي الحكومة للحصول على الإسكان الرسمي، لم يكن عدد المساكن الحكومية كافيا لتلبية الطلب في أي وقت من الأوقات. ومن أجل التغلب على ذلك، تم تحويل جميع الاستحقاقات الحكومية إلى مبالغ نقدية، بحيث يحصل جميع الموظفين على بدل سكن، بصرف النظر عن الجنس.

وفي الهيئات شبه الحكومية، يوفر بدل سكن للعاملين بدلا من السكن بصرف النظر عن الجنس.

ولا توجد قواعد موحدة تحكم إسكان العمال في جهات أخرى بالقطاع الخاص. ويمنح بعض أرباب العمل المسكن، أو بدل السكن بينما لا يفعل البعض الآخر ذلك.

وبالنسبة للجمهور العام، توجد في أوغندا رابطة لمستأجري المساكن هدفها الأساسي تحقيق اعتدال الإيجارات، ولكنها ليست فعالة، للأسف، ولم تحقق سوى نجاح محدود في تخفيف مشاكل المستأجرين.

٣-١٣-٢ فرص الوصول إلى الائتمانات

كان المصرف التجاري المملوك للدولة يركز الاهتمام على تمويل المشاريع الطويلة الأجل ذات المنحى الإنمائي التي تفيد المرأة، بسعر فائدة ٥ في المائة، قبل عام ١٩٨٧. وفي عام ١٩٨٧، بدأت الحكومة في مشروع المزارعين الريفيين مع الاهتمام بالمرأة.

وكانت نسبة المتقدمات بطلبات، في عام ١٩٩٣، ٢٤,٧ في المائة، ومنحت ٢١,٧ في المائة من القروض الموافق عليها لفرادى النساء، بينما ذهبت ٢١,١ في المائة من الأموال المدفوعة بالفعل للمرأة.

ويقوم المصرف التعاوني، من خلال شبكته المؤلفة من ٢٣ فرعا، بإدارة برنامج لضمان الائتمان من أجل مجموعات المرأة. وهذا المشروع لم يكن له تأثير ملحوظ على فرادى النساء، ويرجع هذا أساسا إلى مشاركة المرأة المحدودة في الحركة التعاونية.

وفي عام ١٩٨٧، أنشأ المصرف المركزي مكتبا للمرأة كان هدفه الوحيد هو ضمان حصول المرأة على الائتمانات. وأنشئ مشروع لضمان الائتمان يمكّن المصارف التجارية من تقديم القروض للأشخاص الذين يتسم إقراضهم بالمخاطرة، مثل المرأة وفقراء الريف. غير أن المصارف التجارية المستوفية لشروط هذا المرفق قليلة جدا.

ومنذ عام ١٩٨٤، قام الصندوق المالي والائتماني للمرأة الأوغندية بمحاولات ملحوظة لتوفير الائتمانات للمرأة. وقد استفادت نحو ٢٠٠ امرأة من ائتمانات هذه المنظمة، من بين ٤٠٠٠ امرأة تقوم بالادخار في هذا الصندوق.

٣-١٣ حق الملكية ووراثة الممتلكات

يتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في امتلاك الممتلكات، بموجب قانون أوغندا. وهذا الشرط القانوني لا يمكن تطبيقه في جميع الحالات، ذلك أن المرأة ليس لها حق الملكية من الناحية الثقافية، في عدد كبير من المجتمعات. ولذلك، تعجز المرأة عن أخذ مبادرات لاكتساب الممتلكات.

٣-١٤ المادة ١٤: المرأة الريفية

٣-١٤-١ معلومات ديمغرافية

يبلغ عدد سكان أوغندا ١٦,٦٧ مليون نسمة، وفقا لتعداد السكان لعام ١٩٩١، وينمو بنسبة ٢,٥ في المائة سنويا، في المتوسط. وتشكل المرأة ٥٠,٩ في المائة من السكان، بينما تبلغ نسبة المرأة في سن الإنجاب (١٥ - ٤٩ سنة) ٢٢,٦ في المائة من السكان.

وقد تغير تكوين سكان المراكز الحضرية الرئيسية منذ عام ١٩٦٩، فكانت أغلبيتهم من الرجال في عامي ١٩٦٩ و ١٩٨٠ ثم أصبحت الأغلبية من النساء في عام ١٩٩١. ففي كامبالا، مثلا، تحوّل معدل الذكور لكل ١٠٠ من الإناث من ١٢٣ في عام ١٩٦٩ إلى ١٠٢,٦ في عام ١٩٨٠ ثم إلى ٩٥ في عام ١٩٩١. وقد أتت هذه التغييرات الديناميكية بتحديات جديدة في التخطيط الوطني للجنسين خلال التسعينات وما بعدها، بالمقارنة بالحالة التي كانت سائدة قبل الثمانينات وفي أوائلها.

٣-١٤-٢ الجهود المبذولة لتحسين مركز المرأة الريفية

سلّمت الحكومة بما قد يترتب على تمكين المرأة من أثر إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مشاركتها في عملية التخطيط. وتهدف الحكومة، في هذا الصدد، إلى إشراك المجتمع الشعبي، بما في ذلك المرأة في عمليات تخطيط وتنفيذ البرامج الريفية.

ومن أجل تحقيق ذلك عمليا، نفذت الحكومة اللامركزية بالنسبة لأغلب سلطاتها وخدماتها، فأناطت الجزء الأكبر منها بالمجتمع المحلي على مستوى المحافظات والمراكز. وقد أدى ذلك إلى تشجيع المشاركة الديمقراطية عن طريق اتخاذ القرارات الجماعية على المستوى الشعبي.

../..

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت مجالس للمرأة من أجل النهوض بالمرأة (انظر الجزء الأول). وقد أنشئت هذه المجالس بموجب مرسوم عام ١٩٩٣. واستجابة للقرار الذي اتخذه اجتماع السيدات الأوليات لأقل البلدان نموا والمعقود في عام ١٩٩٢ (جنيف)، تقوم السيدة الأولى لأوغندا، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتشكيل صندوق استئماني وطني للمرأة الريفية. وقد أعد النظام الأساسي للصندوق في شكل مشروع، في الوقت الحالي.

٣-١٤-٣ الصحة الوقائية

كما أشرنا قبل ذلك، تهدف سياسة الصحة الوطنية إلى النهوض بالرعاية الصحية الأولية مع التشديد على عمليات التدخل المجتمعية في النهوض بالصحة.

وفي الوقت الراهن (عام ١٩٩٣) يستطيع ٢٧ في المائة من السكان، في القطاع الريفي، الحصول على المياه المأمونة على مسافة ١,٥ كيلومتر، ويتمتع ٣٠ في المائة فقط من سكان الريف بالمرافق الصحية الملائمة. ويوجد في أغلب المراكز المشمولة في البرنامج الريفي للمياه والمرافق الصحية الذي يغطي ٨ مراكز في المنطقة الشرقية، لجانا للمياه والإصحاح البيئي على المستوى الشعبي، يتألف ٥٠ في المائة من أعضاء هذه اللجان، على الأقل، من النساء. وبلغت تغطية تحصين الأمهات ضد الكزاز، الذي يحمي الأم والرضيع خلال الشهور الأولى من حياته، نسبة ٣٢ في المائة (برنامج التحصين الموسع للأمم المتحدة، ١٩٩٣) للأمهات المحصنات تحصينا كاملا، ١٦ في المائة من جميع النساء من سن ١٥ إلى ٤٥ سنة، و ٨٣ في المائة من جميع الحوامل. ويمكن أن تُعزى الإنجازات المحققة في مجالات التحصين إلى برنامج التحصين الموسع للأمم المتحدة الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٨٣. وقد ساهم انتشار العلاج بالإماهة الفموية في الحد من الوفيات التي تسببها أمراض الإسهال. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمات غير الحكومية بتشجيع الرعاية الصحية الأولية في المناطق الريفية، لا سيما في ميدان التحصين، ورعاية صحة الأم والطفل، وكذلك في تعزيز المياه المأمونة. وكانت نسبة تغطية المياه المأمونة في الريف ١٣ في المائة في عام ١٩٨٨، ثم زادت تدريجيا، فبلغت ٢٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٢.

٣-١٤-٤ ملكية الأراضي والحصول على الإسكان

تعد الحيازة العرفية أكثر أشكال ملكية الأراضي شيوعا. وهذا النظام لحيازة الأراضي يسوده الرجال، ويتم الاقتناء عن طريق الخلافة للذكور، بصورة رئيسية. ومن جهة أخرى، وبالرغم من إمكانية وصول ٩٧ في المائة من النساء إلى الأراضي، تشير احصاءات وزارة الأراضي وعمليات المساحة إلى أن ٨ في المائة فقط لديهن عقود إيجار و ٧ في المائة يملكن أراض بالفعل. وتشير الاحصاءات المتاحة إلى أن ٨٤ في المائة من جميع الحائزين للأراضي في ٢٦ مركزا من الرجال، و ١٦ في المائة من النساء.

وتمثل المساحات المملوكة المقابلة ٣,٢ مليون هكتار، أي ٨٨ في المائة للرجال و ٤٤٩ ٠٠٠ هكتار، أي ١٢ في المائة للنساء. ويملك ٨٧ في المائة من الرجال أرضا تزيد مساحتها عن هكتارين اثنين بينما لا يملك سوى ٣ في المائة من النساء أرضا بهذا الحجم.

../..

والمعلومات الموجودة عن حالة إسكان المرأة في المناطق الريفية محدودة. ومن المتوقع أن يكون عدد النساء اللواتي يملكن منازلهن في المناطق الريفية قليلا جدا، بسبب نظام حيازة الأراضي الذي يحد من عدد مالكات الأراضي.

ومن أجل معالجة هذه المشكلة، أنشأت الحكومة أمانة لحيازة الأراضي تقوم ببحوث عن نظم حيازة الأراضي وتقدم توصيات بشأن ملكية الأراضي. وتتناول العملية الدستورية مسألة الأراضي، بالإضافة إلى ذلك.

وبصورة عامة، يملك ٦٧ في المائة من الأوغنديين منازلهم ويسكن ١٣ في المائة في منازل مستأجرة (في المناطق الحضرية أساسا)، بينما يشغل الباقون المنازل للعناية بها أو بصورة غير قانونية.

٣-١٤-٥ مشروع الائتمان الريفي

وضعت مشاريع ائتمانية إضافية للمرأة، علاوة على المشاريع المبلغ عنها في عام ١٩٩٠، وأهمها مشروع الائتمانات القانونية في مبالي وكابشوروا.

مشروع قانوني وائتماني نموذجي

في هذا المشروع، تقدم الخدمات القانونية والائتمانات للمرأة في مركزي مبالي وكابشوروا. وينفذ بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية للمهنيات، مثل رابطة المحاميات الأوغنديات (بالنسبة للخدمات القانونية) والاتحاد النسائي الأوغندي للمالية والائتمان (بالنسبة للائتمانات).

٣-١٥ المادة ١٥

٣-١٥-١ المساواة أمام القانون

في حين أن الأهلية القانونية للمرأة مماثلة لأهلية الرجل، لا تتاح للمرأة نفس الفرص المتاحة للرجل لممارسة هذه الأهلية. وبالتالي، فإن للمرأة والرجل نفس الحقوق في إبرام العقود وإدارة الممتلكات، بموجب القانون، ويعامل كل منهما على قدم المساواة في جميع مراحل الإجراءات في المحاكم والهيئات القضائية. ولكن ينشأ خلافا أثناء التنفيذ، عند وضع القانون في سياقه الطبيعي. وإلى جانب المجالات التي جرت معالجتها في التقرير الأولي والثاني، هناك مثل واضح في إطار قانون الوراثة.

قانون الخلافة، المادة ١٣٩ (بصيغته المعدلة بموجب مرسوم تعديل الخلافة لعام ١٩٧٢). في حين أن المبادئ التوجيهية لتوزيع ممتلكات المتوفي تشير إلى أن الزوجة لها ١٥ في المائة من الممتلكات، نجد أن هذا الحكم يؤثر تأثيرا سلبيا على الزوجات في حالة تعددهن، بينما يؤثر تأثيرا إيجابيا على الأزواج. فبموجب هذا القانون، تتقاسم جميع الزوجات ١٥ في المائة من ممتلكات زوجهن المتوفي فيما بينهن، بينما يحق للزوج الباقي على قيد الحياة الحصول على ١٥ في المائة من ممتلكات كل زوجة.

وقانون جوازات السفر (المادة ٩٥، الفرع ٨) ونظم جوازات السفر رقم ١٤ لعام ١٩٨٣ (ر. ١٠) يحد من الأهلية القانونية للمرأة عندما يشترط موافقة الزوج الخطية على تجديد جواز سفر زوجته، وموافقة خطية من الوصي القانوني (الأب) لإدراج الأطفال الذين يقل سنهم عن ١٦ سنة في جواز سفر الأم.

ويعالج مشروع الدستور مسألة مساواة الرجل والمرأة أمام القانون حيث ينص على ما يلي:

"يتساوى الرجل والمرأة أمام القانون في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية".

٣-١٥-٢ المرأة في مجال القضاء وإنفاذ القانون

ترد احصاءات عن المرأة في المحاكم بوصفها محامية وقاضية وقاضية صلح وشرطية في الجداول ٨ إلى ١١.

الجدول ٨ - محاميو الحكومة في أوغندا

السنة	النساء	الرجال	المجموع	النسبة المئوية التقريبية للمرأة
١٩٨٠	٢٣	٧٤	٩٧	٢٤ في المائة
١٩٨٥	١٨	٦١	٧٩	٢٣ في المائة
١٩٩٠	٢٢	٧٠	٩٢	٢٤ في المائة
آذار/مارس ١٩٩٤	٣٧	٥٤	٩١	٤١ في المائة

المصدر: وزارة العدل، ١٩٩٤.

الجدول ٩ - مناصب القضاة في أوغندا

المحكمة العليا

السنة	النساء	الرجال	المجموع	النسبة المئوية التقريبية للمرأة
١٩٨٥-١٩٩٤	-	٥	٥	-
المحكمة العالية				
١٩٨٦	١		-	-
١٩٨٨	٢		-	
١٩٨٩	٣			
١٩٩٤	٤	١٩	٢٣	١٧ في المائة

المصدر: مكتب سجل المحكمة العالية، ١٩٩٤.

الجدول ١٠ - مناصب قضاة محاكم الصلح في أوغندا

كبار القضاة

السنة	النساء	الرجال	المجموع	النسبة المئوية التقريبية للمرأة

قضاة محاكم الصلح من الدرجة الأولى

السنة	النساء	الرجال	المجموع	النسبة المئوية التقريبية للمرأة
١٩٩٤	٨	٢٩	٣٧	٢٢ في المائة

قضاة محاكم الصلح من الدرجة الثانية

السنة	النساء	الرجال	المجموع	النسبة المئوية التقريبية للمرأة
١٩٩٤	١٤	٢٥٦	٢٧٠	٥ في المائة

المصدر: مكتب مسجل المحكمة العالية، ١٩٩٤.

../..

الجدول ١١ - مناصب قوة الشرطة في أوغندا

السنة	النساء	الرجال	المجموع	النسبة المئوية التقريبية للمرأة
١٩٨٠	١ ٤٧١	١٠ ٢٩٧	١١ ٧٦٨	١٣ في المائة
١٩٨٥	١ ٤٤٧	٩ ٨٧١	١١ ٣١٨	١٣ في المائة
١٩٩٠	١ ٨٥٧	١٣ ٨٥٧	١٥ ٧١٤	١٢ في المائة

المصدر: وزارة الشؤون الداخلية، ١٩٩٤.

٣-١٦ المادة ١٦: الزواج والحياة الأسرية

٣-١٦-١ قانون العلاقات الأسرية

يقع قانون الزواج والحياة الأسرية في إطار مجموعة من القوانين المدنية والدينية والعرفية، كما أبلغ عنه في عام ١٩٩٠.

ومن أجل معالجة الاختلالات الناشئة عن تعدد القوانين، ينص قانون حماية العائلية في مشروع الدستور، جزئيا، على ما يلي:

المادة ٦٠ '١' يتمتع الرجل والمرأة البالغين بحقوق التزوّج وتكوين أسرة وبنفس الحقوق أثناء الزواج وعند فسخه.

وينص مشروع الدستور في المادة ٦١ '٢' على ما يلي، فيما يتعلق بحقوق المرأة:

تمنح المرأة الكرامة الكاملة لشخصها على قدم المساواة مع الرجل.

٣-١٦-٢ المسؤوليات المنزلية

ما زالت المرأة هي أهم شخص يقوم بالعناية بأفراد الأسرة الآخرين في المنزل. وقد تزايد دور المرأة بوصفها مقدّمة للرعاية الصحية في ضوء زيادة حالات انتشار فيروس نقص المناعة البشري. أما بالنسبة للموظفات، فلا يوجد حكم قانوني لمنح المرأة إجازة للعناية بالمرضى.

والحكومة في سبيلها إلى إصلاح قانون العلاقات المنزلية لمعالجة وضع المرأة ورفاهها داخل الأسرة. وقد سلّمت وزارة دور المرأة في التنمية تقريرا عن المشاورات التي أجرتها بشأن مشروع قانون العلاقات المنزلية إلى لجنة إصلاح القانون الأوغندي.

وتشمل المسائل التي سيتصدى لها مشروع القانون المذكور، ضمن أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد السن القانونية للزواج.
- منح نفس الحقوق للرجل والمرأة عند الزواج وأثنائه وعند فسخه.
- حرية الرجل والمرأة في الزواج بالشريك الذي يختاره كل منهما.
- حقوق الملكية أثناء الزواج وعند الطلاق.
- العنف المنزلي في محيط الأسرة.
- تدوين ممارسات الزواج والطلاق العرفية بشكل يتفق مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها.

٣-١٦-٣ حقوق المرأة التي تعيش مع شريك بغير زواج

إلى جانب حقوق الإنسان العامة المجسدة في الدستور، لا توجد حقوق محددة للمرأة التي تعيش في علاقة مع شريكها بغير زواج. وفي حالة وجود أطفال من هذه العلاقة، يحق للمرأة أن تتولى حضانة الأولاد حتى سن السابعة. وفي حالة وفاة الرجل لا تعتبر هذه المرأة من بين المنتفعين بمقتضى القانون. ومن جهة أخرى، يحرم أقارب الرجل الشريك الباقي على قيد الحياة من جميع الممتلكات.

- - - - -